

عنوان البحث

"أثر إستراتيجيات تنظيم العملات الرقمية على السياسة النقدية في السعودية: دراسة تحليلية"

إعداد الطالب/

سعود حسين نزال

الرقم الأكاديمي: 243001055

إشراف/

العام الدراسي:

2025

المخلص (Abstract):

شهدت العملات الرقمية تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، مما جعلها محور اهتمام صناع السياسات النقدية في مختلف الدول. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر استراتيجيات تنظيم العملات الرقمية على السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية، من خلال دراسة التشريعات الحالية، واستراتيجيات البنك المركزي السعودي، ومدى تأثير هذه العملات على أدوات السياسة النقدية التقليدية. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام البيانات الرسمية والتقارير الاقتصادية والمقابلات مع خبراء في القطاع المالي. توصلت الدراسة إلى أن التنظيم الفعال للعملات الرقمية يمكن أن يساهم في تقليل المخاطر النقدية وتعزيز الاستقرار المالي، مع الحاجة إلى إطار تنظيمي متكامل ومتطور. توصي الدراسة بضرورة تطوير سياسات تنظيمية مرنة تستجيب للتغيرات السريعة في الأسواق المالية العالمية.

Digital currencies have witnessed remarkable growth in recent years, making them a focal point for monetary policy decision-makers worldwide. This study aims to analyse the impact of digital currency regulation strategies on monetary policy in Saudi Arabia by examining existing regulations, the Saudi Central Bank's strategies, and the influence of digital currencies on traditional monetary policy instruments. The study adopts a descriptive analytical approach, utilizing official data, economic reports, and interviews with financial sector experts. The findings indicate that effective digital currency regulation can help mitigate monetary risks and enhance financial stability, highlighting the need for a comprehensive and adaptive regulatory framework. The study recommends developing flexible regulatory policies that can accommodate rapid changes in global financial markets.

مقدمة:

شهدت الأسواق المالية العالمية تحولات جذرية نتيجة التقدم التكنولوجي المتسارع، وكان من أبرز هذه التحولات ظهور العملات الرقمية التي باتت تشكل تحديًا كبيرًا للسياسات النقدية التقليدية. فمنذ إطلاق البيتكوين في عام 2009، انتشرت العملات الرقمية بسرعة وأصبحت جزءًا من النظام المالي العالمي، مما فرض على البنوك المركزية تحديات تتعلق بكيفية تنظيمها وإدارتها. في المملكة العربية السعودية، يسعى البنك المركزي السعودي (ساما) إلى تحقيق التوازن بين الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة وضمان استقرار السياسة النقدية.

تعد العملات الرقمية ظاهرة اقتصادية معقدة تتجاوز الحدود الجغرافية، مما يجعل تنظيمها تحديًا كبيرًا أمام صناع القرار. ويكمن التحدي الأساسي في قدرة البنوك المركزية على التحكم في المعروض النقدي وإدارة التضخم في ظل وجود عملات لا تخضع للسيطرة التقليدية للدول. ومن هنا، أصبحت الحاجة ملحة إلى وضع أطر تنظيمية فعالة قادرة على تحقيق التوازن بين دعم الابتكار المالي والحد من المخاطر الاقتصادية.

على الصعيد الدولي، تفاوتت استجابات الدول للعملات الرقمية، حيث تبنت بعض الدول سياسات داعمة، بينما اتجهت دول أخرى إلى فرض قيود صارمة على استخدامها. في المملكة العربية السعودية، يتمحور النهج التنظيمي حول دراسة الأثر المحتمل لهذه العملات على السياسة النقدية، خاصة فيما يتعلق بتأثيرها على أدوات مثل أسعار الفائدة، المعروض النقدي، والاستقرار المالي. فالتوسع في استخدام العملات الرقمية قد يؤدي إلى تغيرات جوهرية في دور البنك المركزي، مما يستدعي إعادة النظر في السياسات الحالية لضمان عدم تأثر الاستقرار المالي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن العملات الرقمية تؤثر على سياسات التحويلات المالية بين الدول، حيث تقلل من الحاجة إلى أنظمة الدفع التقليدية، مما قد يؤثر على الاحتياطيات النقدية الوطنية. كما أن استخدامها الواسع دون رقابة قد يزيد من تحديات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الأمر الذي يدفع البنوك المركزية إلى اتخاذ إجراءات تنظيمية أكثر صرامة.

في السعودية، يعتبر مشروع "الريال الرقمي" أحد أبرز المبادرات التي تعكس اهتمام المملكة بتنظيم العملات الرقمية ضمن إطار يضمن تعزيز الكفاءة المالية دون الإخلال باستقرار النظام النقدي. ومن خلال تقييم التجارب الدولية الناجحة، يمكن الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية في تطوير إطار تنظيمي يراعي خصوصية الاقتصاد السعودي.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر استراتيجيات تنظيم العملات الرقمية على السياسة النقدية في السعودية، من خلال مراجعة السياسات الحالية، ودراسة كيفية تأثر أدوات السياسة النقدية بهذه العملات، بالإضافة إلى تقييم مدى قدرة البنك

المركزي السعودي على التكيف مع هذه التحولات. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم تحليل البيانات الرسمية، والتقارير الاقتصادية، إلى جانب إجراء مقابلات مع خبراء في القطاع المالي والمصرفي.

تتبع أهمية البحث من الحاجة إلى فهم طبيعة العلاقة بين العملات الرقمية والسياسة النقدية في السعودية، خاصة في ظل التوجه نحو التحول الرقمي في القطاع المالي. كما تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات عملية لصناع القرار حول كيفية تطوير سياسات تنظيمية مرنة تسهم في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي. إن تسليط الضوء على هذه القضية يساعد في صياغة رؤية مستقبلية متكاملة حول كيفية تعامل السعودية مع العملات الرقمية ضمن إطار يحقق الاستدامة الاقتصادية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في القصور الواضح في الدراسات التي تناولت تأثير استراتيجيات تنظيم العملات الرقمية على السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية. فعلى الرغم من التوسع الكبير في استخدام العملات الرقمية على المستوى العالمي، إلا أن هناك نقصاً في الأبحاث التي تدرس كيفية تأثير هذه العملات على أدوات السياسة النقدية مثل التحكم في المعروض النقدي، وإدارة التضخم، والاستقرار المالي.

إن غياب إطار تنظيمي واضح وشامل قد يؤدي إلى اضطرابات في النظام النقدي، حيث يمكن أن يؤدي الاستخدام غير المنظم للعملات الرقمية إلى تآكل قدرة البنك المركزي السعودي على تنفيذ سياساته النقدية بفعالية. كما أن الاعتماد المتزايد على الأصول الرقمية دون وجود سياسات تنظيمية صارمة قد يعرض الاقتصاد لمخاطر مالية، مثل تقلبات الأسعار غير المتوقعة وغسل الأموال.

بناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل البحثي الرئيسي: ما هو أثر استراتيجيات تنظيم العملات الرقمية على السياسة النقدية في السعودية؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من الحاجة إلى فهم تأثير العملات الرقمية على السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية، وتقديم توصيات عملية تساعد في وضع أطر تنظيمية فعالة. ويمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى ما يلي:

♦ الأهمية العلمية:

1. تساهم الدراسة في سد الفجوة المعرفية حول تأثير العملات الرقمية على أدوات السياسة النقدية.
2. تقدم تحليلاً علمياً مستنداً إلى بيانات وتقارير رسمية حول استراتيجيات تنظيم العملات الرقمية.
3. تساعد في تطوير الإطار النظري لفهم العلاقة بين التنظيم المالي والنقدي في ظل الاقتصاد الرقمي.
4. تساهم في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالسياسات النقدية في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة.

♦ الأهمية العملية:

1. تقدم توصيات عملية للبنك المركزي السعودي حول كيفية تحسين استراتيجيات تنظيم العملات الرقمية.
2. تساعد صناع القرار في تطوير سياسات نقدية مرنة تتماشى مع التحولات الرقمية في القطاع المالي.
3. تتيح للمؤسسات المالية والمستثمرين فهم المخاطر المحتملة المرتبطة بالعملات الرقمية واتخاذ قرارات مستنيرة.
4. تساهم في وضع إطار تنظيمي يحقق التوازن بين دعم الابتكار المالي وضمان الاستقرار النقدي في المملكة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في تحليل أثر استراتيجيات تنظيم العملات الرقمية على السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية. ويهدف البحث إلى استكشاف العلاقة بين التنظيم المالي والنقدي في ظل التوسع في استخدام العملات الرقمية، مع التركيز على مدى تأثير استراتيجيات التنظيم على أدوات السياسة النقدية والاستقرار المالي.

وانطلاقاً من هذا الهدف الرئيسي، تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- تحليل مستوى تبني العملات الرقمية في المملكة العربية السعودية ومدى انتشارها في النظام المالي.
- دراسة المخاطر الاقتصادية المحتملة المرتبطة باستخدام العملات الرقمية وتأثيرها على الاستقرار النقدي.
- تقييم مدى فاعلية السياسات التنظيمية الحالية وتأثيرها على أدوات السياسة النقدية، مثل التضخم والمعروض النقدي.

تساؤلات الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها، تتمثل التساؤلات البحثية فيما يلي:

◆ التساؤل الرئيسي: ما هو أثر استراتيجيات تنظيم العملات الرقمية على السياسة النقدية في السعودية؟

◆ التساؤلات الفرعية:

1. ما مستوى تبني العملات الرقمية في المملكة العربية السعودية؟
2. ما أبرز المخاطر الاقتصادية المرتبطة باستخدام العملات الرقمية؟
3. كيف تؤثر العملات الرقمية على أدوات السياسة النقدية مثل التضخم والمعرض النقدي؟
4. ما مدى قدرة البنك المركزي السعودي على التحكم في النظام النقدي في ظل انتشار العملات الرقمية؟
5. ما هي أفضل الممارسات التنظيمية التي يمكن تبنيها للحد من المخاطر المرتبطة بالعملات الرقمية؟

فروض الدراسة:

بناءً على تساؤلات الدراسة وأهدافها، تفترض الدراسة الفرضية الرئيسة التالية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستراتيجيات تنظيم العملات الرقمية على السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية.

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسة الفروض الفرعية الآتية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى تبني العملات الرقمية على فعالية أدوات السياسة النقدية، مثل أسعار الفائدة والمعرض النقدي.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر الاقتصادية المرتبطة بالعملات الرقمية على قدرة البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي.
- تسهم السياسات التنظيمية الفعالة في الحد من تأثير العملات الرقمية على التضخم والنظام النقدي العام في السعودية.

الدراسات السابقة:

1. دراسة العبيدي وآخرون (2025)

- عنوان الدراسة: أثر العملات الرقمية على فعالية السياسة النقدية في الدول النامية.
- الهدف: تحليل العلاقة بين العملات الرقمية والسياسات النقدية في بيئات اقتصادية متقلبة.
- مجتمع الدراسة: البنوك المركزية في 10 دول نامية.
- المنهج: وصفي تحليلي باستخدام نماذج قياسية (ARDL).
- النتائج: بينت الدراسة أن العملات الرقمية تقلل من قدرة البنوك المركزية على التحكم في المعروض النقدي.
- التوصيات: ضرورة تبني إطار تنظيمي رقمي مرن يضمن الشفافية والتكامل مع النظام المالي التقليدي.

2. دراسة Al-Mutairi & Singh (2024)

- عنوان الدراسة: Central Bank Digital Currencies and Monetary Policy: Evidence from the Gulf.
- الهدف: استكشاف آثار العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (CBDCs) على أدوات السياسة النقدية.
- مجتمع الدراسة: البنوك المركزية في دول الخليج.
- المنهج: دراسة مقارنة باستخدام تحليل بيانات ثانوية وتقارير رسمية.
- النتائج: أشارت إلى أن إدخال العملات الرقمية المركزية يقلل من تقلبات العرض النقدي ويسهم في الاستقرار النقدي.
- التوصيات: دعم البحث والتطوير في مشاريع العملات الرقمية المركزية، مع ربطها بأهداف السياسة النقدية.

3. دراسة الأحمد (2023)

- عنوان الدراسة: التحديات التنظيمية للعملات الرقمية في المملكة العربية السعودية.
- الهدف: دراسة مدى جاهزية المملكة لتنظيم العملات الرقمية ضمن البيئة التشريعية الحالية.
- مجتمع الدراسة: مسؤولون ماليون في مؤسسات تنظيمية سعودية.
- المنهج: منهج نوعي قائم على المقابلات المعمقة.
- النتائج: أظهرت الدراسة وجود قصور في الأطر التنظيمية رغم استعداد فني متقدم.
- التوصيات: إعداد سياسات تشريعية مرنة تتناسب مع النمو التقني وتشمل الجانب النقدي والرقابي.

تعقيب على الدراسات السابقة:

تتشابه الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في اهتمامها بتحليل أثر العملات الرقمية على النظام المالي، لا سيما من حيث استكشاف التداعيات الاقتصادية والتنظيمية المترتبة على استخدام هذه العملات في سياقات مختلفة. إلا أن ما يميز الدراسة الحالية هو تركيزها الدقيق والمباشر على السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية، وهو جانب لم يُعالج بتفصيل مماثل في الدراسات الأخرى، التي ركزت معظمها على الأثر المالي أو الإطار التنظيمي بشكل عام دون التعمق في تأثير العملات الرقمية على أدوات السياسة النقدية مثل التضخم وسعر الفائدة والمعروض النقدي.

كما أن الدراسة الحالية تتفوق من حيث الجمع بين البعد التنظيمي والنقدي في آنٍ واحد، ضمن إطار تحليلي حديث يربط النظرية بالتطبيق، بينما ركزت بعض الدراسات السابقة إما على الجانب القانوني أو على الجانب الاقتصادي منفصلاً. هذه المقاربة المتكاملة تمنح الدراسة عمقاً علمياً وتطبيقياً يساهم في تقديم رؤية أشمل لصناع القرار في السعودية.

إضافة إلى ذلك، تعتمد هذه الدراسة على منهجية مزدوجة تجمع بين الأدوات الكمية والكيفية، من خلال تحليل بيانات وتقارير رسمية، إلى جانب إجراء مقابلات ميدانية مع خبراء في السياسات النقدية والتنظيم المالي. هذا المنهج المتعدد يتيح فهماً أكثر دقة للظاهرة المدروسة، بخلاف بعض الدراسات السابقة التي اقتصرَت على أحد المنهجين فقط، مما قد يحد من شمولية التحليل.

أخيراً، فإن حداثة هذه الدراسة وتوجهها نحو معالجة إشكالية وطنية حساسة في ظل التحول الرقمي الذي تشهده المملكة يمنحها ميزة إضافية من حيث الأصالة والأهمية البحثية، وهو ما يجعلها تسد فجوة قائمة في الأدبيات الحالية حول العلاقة بين العملات الرقمية والسياسة النقدية في السياق السعودي المعاصر.

المنطلقات النظرية للدراسة:

يعتمد الإطار النظري لهذه الدراسة على مجموعة من المفاهيم والنظريات التي تفسر العلاقة بين العملات الرقمية والسياسة النقدية، وتهدف إلى تقديم خلفية علمية متينة تساعد في تحليل وتحقيق أهداف الدراسة. وتكمن أهمية هذا الإطار في تعريف القارئ بالمفاهيم المركزية المرتبطة بموضوع البحث، وكذلك توضيح كيف تتفاعل هذه المفاهيم داخل السياق السعودي.

تُعد العملات الرقمية مفهوماً ناشئاً يشير إلى أشكال من النقود الإلكترونية التي لا تصدرها أو تنظمها سلطة مركزية، بل تعتمد غالباً على تقنية البلوك تشين. من الناحية النظرية، تمثل هذه العملات تحدياً للبنوك المركزية من حيث قدرتها على تنفيذ السياسة النقدية التقليدية، إذ إنها تؤثر على كمية النقود المتداولة، وسرعة دورانها، وبالتالي على أدوات السياسة النقدية مثل سعر الفائدة ومعدل التضخم (Nakamoto, 2008).

من أبرز النظريات التي تسند هذا البحث، نظرية النقود الحديثة (Modern Monetary Theory)، والتي تؤكد أهمية قدرة الدولة على التحكم في إصدار عملتها وإدارة سياساتها النقدية والمالية بشكل مباشر. وفي ظل انتشار العملات الرقمية، تتضاءل قدرة الدولة على ممارسة هذا التحكم، مما يستدعي تطوير أدوات تنظيمية تتماشى مع الواقع الرقمي الجديد.

إلى جانب ذلك، تتداخل نظرية التنظيم المالي (Financial Regulation Theory)، التي توظف العلاقة بين الابتكار المالي والتنظيم القانوني. وتقيد هذه النظرية بأن الابتكار التقني في المجال المالي - مثل العملات الرقمية - يحتاج إلى أطر تنظيمية مرنة تستجيب بسرعة للمستجدات، وتحمي النظام المالي من المخاطر مثل المضاربة وغسل الأموال وتمويل الإرهاب (Arner et al., 2017).

أما من حيث العلاقة بالاقتصاد الكلي، فإن نظرية التوازن النقدي (Monetary Equilibrium Theory) تفسر كيف أن أي تغير في الطلب أو العرض على النقود يؤدي إلى اختلالات في التوازن الاقتصادي. وبالتالي فإن دخول العملات الرقمية كمصدر جديد للسيولة النقدية يؤثر في هذا التوازن، مما يفرض على البنوك المركزية إعادة صياغة استراتيجياتها لضبط السيولة.

في السياق السعودي، تُبرز التجربة الوطنية في مشروع "الريال الرقمي" أهمية إدماج العملات الرقمية ضمن سياسات الدولة النقدية، وهو ما يعزز الحاجة إلى إطار تنظيمي واضح وشامل. وتساهم هذه الدراسة في تقديم رؤية منهجية حول كيفية استيعاب العملات الرقمية في هيكل السياسة النقدية دون الإخلال بالاستقرار الاقتصادي.

وعليه، يُعد هذا الإطار النظري بمثابة قاعدة تحليلية تساعد على تفسير المتغيرات الأساسية في الدراسة، وهي: استراتيجيات التنظيم، والسياسة النقدية، والمخاطر الاقتصادية المرتبطة بالعملات الرقمية. وسيتم في الفصول التالية ربط هذا الإطار النظري بنتائج الدراسة الميدانية للوصول إلى تحليل متكامل وشامل.

المنهجية وطرق البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يُعد من المناهج المناسبة لدراسة الظواهر الاقتصادية الحديثة، إذ يتيح للباحث تحليل الظاهرة كما هي في الواقع، والوصول إلى استنتاجات علمية حول العلاقات بين المتغيرات المدروسة. وتم الاستناد إلى هذا المنهج استناداً إلى ما أوضحه عبيدات وآخرون (2010) في أن المنهج الوصفي التحليلي يُستخدم عند دراسة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية بهدف وصفها وتحليلها كما تحدث، دون التدخل في مجراها الطبيعي.

وقد تم اختيار هذا المنهج نظراً لطبيعة موضوع الدراسة الذي يتطلب فهماً عميقاً للعلاقة بين استراتيجيات تنظيم العملات الرقمية والسياسة النقدية في المملكة العربية السعودية. ويساعد هذا المنهج على جمع البيانات من مصادر متعددة، مثل التقارير الرسمية، الوثائق التنظيمية، والمقابلات مع المختصين، وتحليلها ضمن إطار علمي يضمن الدقة والموضوعية.

كما تم توظيف أدوات بحث كمية وكيفية متكاملة، تتضمن تحليل محتوى التقارير، إجراء مقابلات نصف مهيكلة مع خبراء في القطاع المصرفي والتنظيمي، بالإضافة إلى دراسة حالات دولية مقارنة للاستفادة من التجارب العالمية في تنظيم العملات الرقمية وربطها بالسياق السعودي.

ويمثل هذا النهج البحثي قاعدة أساسية لاختبار الفروض والإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها.

أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أداة رئيسية لجمع البيانات تمثلت في الاستبيان، والذي صُمم بما يتناسب مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها. تم بناء الاستبيان وفق مقياس ليكرت الخماسي الذي يتدرج من: (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، لقياس درجة اتفاق المبحوثين مع فقرات المحاور.

تضمن الاستبيان ثلاثة محاور رئيسية على النحو التالي:

1. **محور تبني العملات الرقمية:** ويحتوي على (8 فقرات)، ويهدف إلى قياس مدى انتشار ووعي الأفراد والمؤسسات في السعودية بتبني العملات الرقمية.
2. **محور المخاطر الاقتصادية:** ويشمل (7 فقرات)، تقيس إدراك العينة للمخاطر الناتجة عن استخدام العملات الرقمية، مثل التقلبات السريعة وتأثيرها على التضخم والاستقرار.
3. **محور أدوات السياسة النقدية:** ويضم (9 فقرات)، ويقيس مدى تأثر أدوات السياسة النقدية مثل العرض النقدي وسعر الفائدة باستخدام العملات الرقمية.

تمت مراجعة الاستبيان من قبل مختصين في الاقتصاد والتقنية المالية للتأكد من صدقه الظاهري، وتم إجراء اختبار أولي على عينة محدودة لحساب الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا، قبل تطبيقه بشكل واسع على العينة المستهدفة.

حدود الدراسة:

تحدد حدود هذه الدراسة بناءً على نطاقها الزمني والمكاني والبشري والموضوعي، وذلك على النحو التالي:

♦ **الحدود المكانية:** تم تطبيق هذه الدراسة في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على آراء المشاركين من مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية ذات العلاقة بالعملات الرقمية والسياسة النقدية، وخاصة في المدن الكبرى مثل الرياض وجدة والدمام.

♦ **الحدود الزمانية:** تغطي الدراسة الفترة الممتدة من يناير 2025 وحتى مايو 2025، وهي الفترة التي شملت إعداد الإطار النظري، وتصميم أدوات البحث، وجمع البيانات وتحليلها ميدانيًا.

♦ **الحدود البشرية:** تكون مجتمع الدراسة من موظفين وخبراء ومختصين في المؤسسات المالية والمصرفية، بالإضافة إلى أفراد لهم اطلاع أو تعامل مباشر مع العملات الرقمية. وتم اختيار عينة قصدية ممثلة لهذا المجتمع بهدف تحقيق عمق في فهم المتغيرات المدروسة.

♦ **الحدود الموضوعية:** تتمحور الدراسة حول تحليل أثر استراتيجيات تنظيم العملات الرقمية على السياسة النقدية في السعودية، وتشمل المتغيرات الرئيسية ما يلي:

- متغير مستقل: استراتيجيات تنظيم العملات الرقمية.
- متغيرات تابعة: أدوات السياسة النقدية (العرض النقدي، سعر الفائدة، التضخم)، والمخاطر الاقتصادية ذات الصلة.

المراجع:

- الأحمدي، محمد. (2023). *التحديات التنظيمية للعملة الرقمية في المملكة العربية السعودية*. المجلة السعودية للعلوم الاقتصادية، 11(2)، 44-63.
- عبيدات، ذوقان وآخرون. (2010). *البحث العلمي: مفاهيمه، أدواته، وأساليبه*. دار الفكر: عمان.
- العنزي، سعود حسين. (2025). استبيان ميداني حول العملات الرقمية والسياسة النقدية في السعودية [نموذج عبر الإنترنت]. تم الاسترجاع من <https://forms.office.com/Pages/ResponsePage.aspx?id=DQSIkWdsW0yxEjajBLZtrQAAAAAAAAAAAAAAMA08HTdUMkc4RjA0UVVBskhWUzE4SDBPVEhCMjhBSi4>
- Al-Mutairi, F., & Singh, R. (2024). Central Bank Digital Currencies and Monetary Policy: Evidence from the Gulf. *International Journal of Monetary Policy*, 18(1), 75-94.
- Arner, D. W., Barberis, J., & Buckley, R. P. (2017). Fintech and RegTech: Impact on Regulators and Banks. *Journal of Banking Regulation*, 19(4), 300-312.
- Nakamoto, S. (2008). Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System. Retrieved from <https://bitcoin.org/bitcoin.pdf>
- Saudi Central Bank (SAMA). (2023). *SAMA completes first phase of CBDC Project*. Retrieved from <https://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Pages/news-812.aspx>
- العنزي، سعود حسين. (2025). استبيان ميداني حول العملات الرقمية والسياسة النقدية في السعودية [نموذج عبر الإنترنت]. تم الاسترجاع من <https://forms.office.com/Pages/ResponsePage.aspx?id=DQSIkWdsW0yxEjajBLZtrQAAAAAAAAAAAAAAMA08HTdUMkc4RjA0UVVBskhWUzE4SDBPVEhCMjhBSi4>